الجمهورية العربية السورية

المركز الدولي للحقوق والحريات

INTERNATIONAL CENTER FOR RIGHTS & FREEDOMS - ICRF

التقرير الاسبوعي لانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا

تاريخ الإصدار: 31 مايو 2025

الفترة المشمولة بالتوثيق [23 مايو 2025 ، 16:00 – 29 مايو 2025، 16:00]

إعداد فريق التقييم والدراسات

الموقع الرسمي: www.icrights.org

[التقرير الاساسي باللغة العربية مترجم الى اللغة الانكليزية]

مقدمة التقرير

يقدّم هذا التقرير الحقوقي الأسبوعي قراءة تحليلية ممنهجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمّ توثيقها في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشار إليها، بالاستناد إلى معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. يركّز التقرير على الانتهاكات الصادرة عن مختلف الجهات الفاعلة في النزاع السوري، بما يشمل:

- **القوات الحكومية السورية وأجهزتها الأمنية؛**
- **المجموعات المسلحة** بمختلف انتماءاتها وخلفياتها؛
- **الجيش التركي؛**
- **الجيش الإسرائيلي؛**
- **قوات التحالف الدولي؛**
- **وأي أطراف أخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالانتهاكات.**

يهدف التقرير إلى:

- تصنيف الانتهاكات حسب طبيعتها (مثل: القتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، التهجير القسري، التمييز الطائفي، إلخ)؛
- تحليل السياقات الميدانية والسياسية التي أحاطت بها؛
- رصد توزعها الجغرافي والزمني؛
- تحديد الجهات المسؤولة عنها؛
- وتقديم مؤشرات قانونية وأخلاقية بشأن مدى جسامة هذه الانتهاكات وطبيعتها المنهجية المحتملة.

يعتمد التقرير على مصادر موثوقة، منها شهادات مباشرة، ووثائق ميدانية، ورصد حقوقي منظّم من قبل فرق مراقبة على الأرض، مع التأكيد على النزاهة والحيادية في عرض الوقائع وتحليلها.

تنويه مهم :يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.

أولا : الملخص العام

شهد الأسبوع الممتدة بين 23 و29 أيار/مايو 2025 2025 تصاعدًا خطيرًا في وتيرة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سوريا، وفق ما وثّقه التقرير:

- **إجمالي الأحداث الموثقة**: 105حادثة انتهاك متفرقة على امتداد 13 محافظة.
- **إجمالي الانتهاكات القانونية** :أكثر من **400 انتهاك** صريح للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- **عدد حالات الاعتقال التعسفي 478 معتقلًا**، بينهم حالات جماعية وفردية شملت أطفالًا ونساء.
- **عدد الجرحى 32 مصابًا** نتيجة الاستهداف المباشر أو التعذيب أو استخدام القوة المفرطة.
- **عدد القتلى 50 حالة وفاة**، بعضها ناتج عن إعدامات ميدانية، وبعضها نتيجة القصف العشوائي أو عمليات تصفية جسدية.
- **عدد المخطوفين/المخفيات قسرًا** 57 **حالة**، توزعت بين اختفاء قسري، اتجار بالبشر، وخطف طائفي.

ويكشف التحليل الكيفي لهذه الانتهاكات عن تركّزها ضمن أنماط مركبة، أبرزها ما يلي:

الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري: يشكّل هذا النمط أكثر أشكال الانتهاكات توثيقًا، حيث رُصدت عشرات الحالات من الاعتقال التعسفي، الفردي أو الجماعي، وغالبًا ما اقترن ذلك بتهديد، تعذيب، أو تغييب قسري. وتم توثيق هذا النمط في مناطق تحت سيطرة كل من الحكومة السورية والمجموعات الرديفة، إضافة إلى قوات أجنبية (الجيش التركي).

الاضطهاد الطائفي والسياسي: وثّقت الحالات نمطًا واضحًا من الانتهاكات المبنية على الانتماء الديني أو السياسي، شملت التمييز، الاعتقال، التهجير، والتحريض العلني عبر خطاب الكراهية، خصوصًا في محافظات حمص، حلب، طرطوس، درعا، واللاذقية.

جرائم القتل خارج إطار القانون: تم توثيق حالات قتل عمد، إعدامات ميدانية، أو شروع في القتل ضمن سياقات غير مشروعة، سواء عبر استهداف مباشر أو نتيجة قصف عشوائي. تركّزت هذه الحالات في حمص، طرطوس، حلب، والرقة.

القصور المؤسسي وضعف الدولة المركزية: تكرر توصيف القصور المؤسسي وفشل مؤسسات الدولة في منع الانتهاكات أو محاسبة مرتكبيها في معظم الحوادث، وخصوصًا ضمن المناطق التي تمارس فيها المجموعات الرديفة سلطتها الفعلية و يمثل هذا القصور خرقًا لالتزامات الدولة السورية الأساسية في احترام

وحماية حقوق الإنسان داخل أراضيها. **رغم ان** هذا النمط لا يُعدّ انتهاكًا مباشرًا بحد ذاته فقط، بل يُضاعف من خطورة جميع الانتهاكات الأخرى لأنه يوفر مناخ الإفلات من العقاب.

الانتهاك الخارجي للسيادة والحقوق الجماعية: شهدت القنيطرة والسويداء ودرعا توغلات أو اعتداءات من قبل الجيش الإسرائيلي، فضلاً عن عمليات للقوات التركية والتحالف الدولي في مناطق أخرى. وهو ما ينتهك ميثاق الأمم المتحدة (المادة 2 فقرة 4)، واتفاقيات فك الاشتباك، واتفاقيات جنيف. وان تزايد الانتهاكات العابرة للحدود يعكس تفكك السيادة السورية، ويُعد انتهاكًا مزدوجًا: للحق في الأمن الجماعي، ولحرمة الأراضي.

ثانيا ـ التحليل البصري للانتهاكات

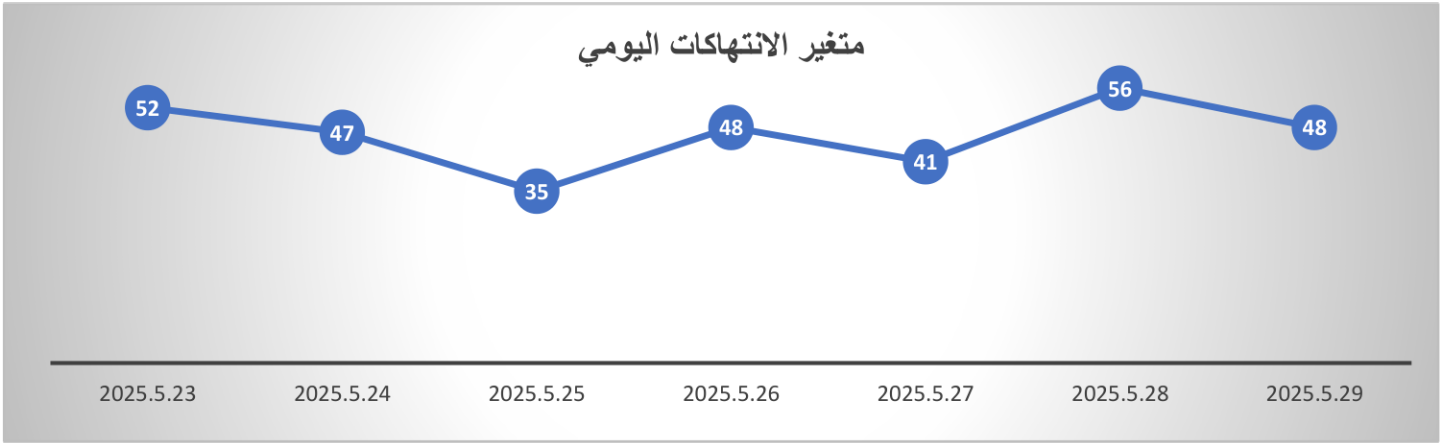

- يظهر الرسم تفاوتًا يوميًا واضحًا في عدد الانتهاكات، ما يشير إلى غياب حالة الاستقرار الحقوقي، ووجود بيئة معرضة لتقلبات أمنية تؤدي إلى تصعيد مفاجئ في الانتهاكات.
- هذه التغيرات المتكررة تُعد علامة إنذار مبكر (Early Warning Indicator) في أدبيات حقوق الإنسان، لأنها توحي بغياب الضوابط المؤسسية، وترك المجال لتدخلات انتقائية أو ردود فعل ميدانية غير خاضعة للمساءلة.
- التذبذب في الرسم لا يعكس استقرارًا ناتجًا عن تدخل قضائي أو مراقبة دولية، بل يبدو أن كل يوم يُشكّل اختبارًا جديدًا للمدنيين، ما يدل على:
  - ضعف آليات الرقابة المحلية.
  - غياب دور النيابة العامة المستقلة أو أجهزة المساءلة.
  - استمرار الإفلات من العقاب.

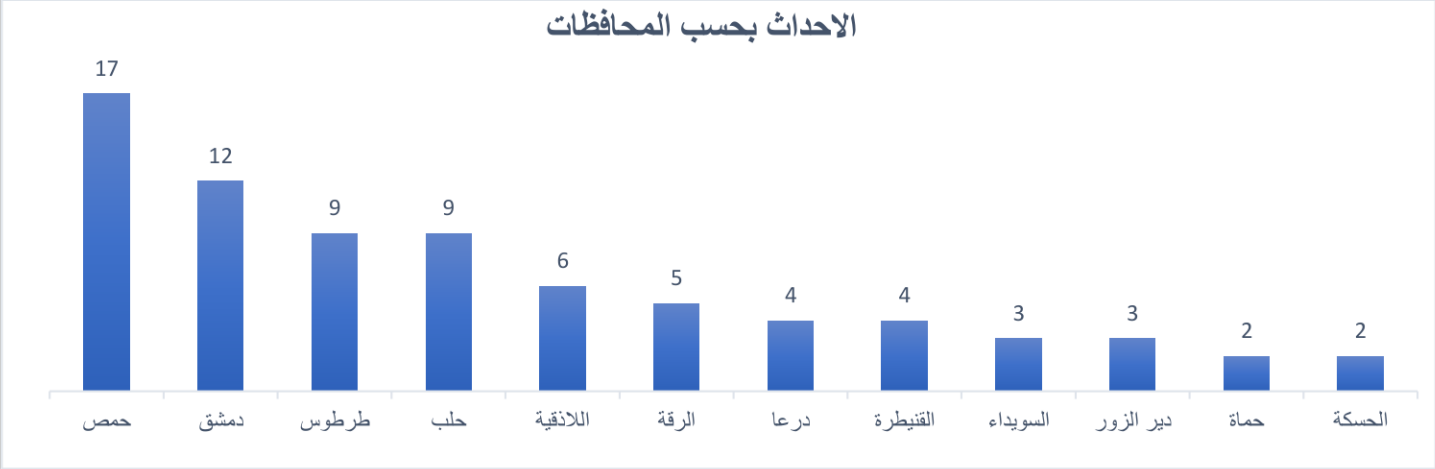

توزع الانتهاكات في 12 محافظة (من أصل 14) يوضح أنها ليست حوادث معزولة بل ذات طابع وطني ممنهج.

حمص (17 حدثًا)، ودمشق (12 حدثًا) تتصدران المشهد، وهو ما يدل على:

- تركّز واضح للانتهاكات في مناطق يفترض أنها تحت سيطرة الحكومة السورية، مما يثير تساؤلات حول دور الأجهزة الرسمية في الانتهاكات أو عجزها عن حماية المدنيين.
- طبيعة الانتهاكات في حمص ودمشق وفقا لما تم توثيقه تتعلق غالبًا بـ الاعتقال التعسفي، التعذيب، القتل الميداني، التمييز الطائفي، مما يشير إلى نمط اضطهاد منهجي.

- محافظات مثل الرقة، دير الزور، الحسكة، وهي مناطق فيها أطراف متعددة للنفوذ (قسد، فصائل معارضة، تركيا...) تشهد مستوى أقل من التوثيق – وقد يعود ذلك لصعوبة الوصول أو التوثيق لا لانخفاض الانتهاكات فعليًا.

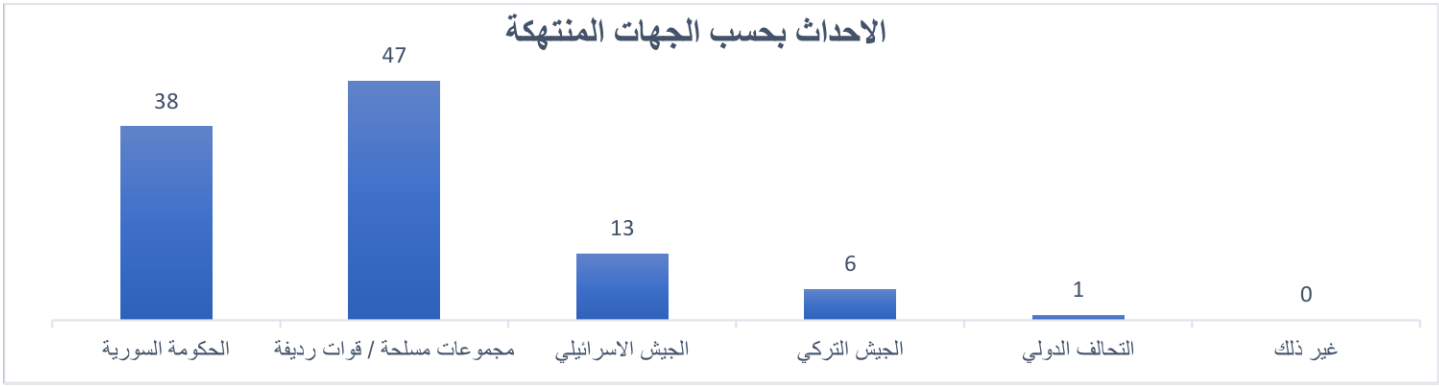

مجموعات مسلحة رديفة (47 حادثة - النسبة الأعلى)

- الانتهاكات تشمل إعدامات ميدانية، خطف، اتجار بالبشر، ترويع، تمييز طائفي.
- الدلالة الحقوقية تشير إلى مستوى عالٍ من الإفلات من العقاب، ما يؤكد أن هذه المجموعات تعمل إما بتفويض ضمني من الدولة أو في ظل غياب رقابة مؤسساتية.
- المسؤولية تقع على الدولة باعتبارها عاجزة عن ضبط هذه المجموعات أو متواطئة معها.

الحكومة السورية (38 حادثة)

- نمط الانتهاكات المنسوبة إليها يتضمن: اعتقالات تعسفية، تعذيب، تمييز، إعدامات، اختفاء قسري.
- الدلالة الحقوقية تشير هذه النسبة تؤكد مسؤولية الدولة المباشرة عن انتهاكات جسيمة، يمكن أن ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية إن ثبت الطابع المنهجي لها.

الجيش الإسرائيلي (13 حادثة)

- الانتهاكات شملت ترويع المدنيين، خرق اتفاقية فض الاشتباك، خرق سيادة الدولة، تهديد السلامة الجوية والمدنية.
- الدلالة الحقوقية تعتبر هذه الانتهاكات ذات طبيعة دولية، تخضع لاختصاص القانون الدولي الإنساني، ويجب رفعها إلى مجلس حقوق الإنسان واللجنة المعنية بحقوق الإنسان في النزاعات المسلحة.

الجيش التركي (6 حوادث)

- تشمل الانتهاكات تجنيد قسري (قوات منضوية تحت سلطة تركيا) ، قتل مدنيين، قصف عشوائي، اختفاء قسري.
- **الدلالة الحقوقية تشير الى** تورّط واضح في انتهاكات جسيمة ترتكب في أراضٍ خارج سيادته، ما يضع الدولة التركية أمام مسؤوليات دولية في إطار اتفاقيات جنيف.

التحالف الدولي (1 حادثة فقط)

- الانتهاك الموثق مرتبط باختطاف واتجار بالبشر وانتهاك حقوق الطفل من قبل جماعة تعمل تحت سيطرة التحالف (جيش سوريا الجديد)
- **الدلالة الحقوقية** رغم انخفاض العدد، فإن حساسية الانتهاك (انتهاك حقوق الطفل) تستدعي **تحقيقًا دوليًا شفافًا** لتحديد الجهة المنفذة بدقة داخل بنية التحالف.

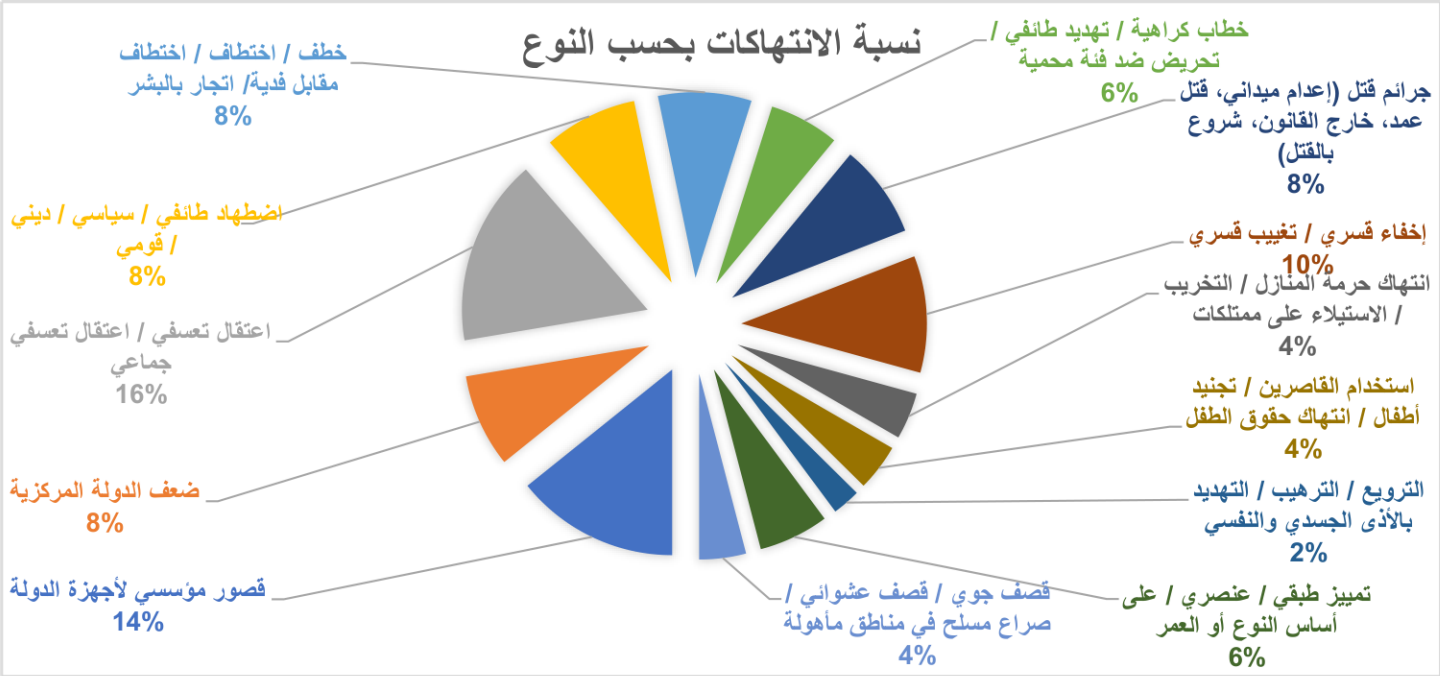

الرسم البياني يُظهر مشهدًا معقّدًا لانتهاكات مركّبة ومتداخلة في سوريا، يجمع بين انتهاكات ممنهجة من الدولة وتفكك أمني يفسح المجال للفواعل غير الرسمية. ويُرجّح أن هذه الانتهاكات لا تتم بصورة عشوائية، بل ضمن استراتيجية قمع وتفكيك سكاني ذات طابع سياسي وطائفي، وهو ما يستوجب تحقيقًا دوليًا مستقلاً وتفعيل أدوات المحاسبة بموجب القانون الدولي.

غلبة الطابع المنهجي والمؤسساتي: النسبة المرتفعة للانتهاكات مثل *الاعتقال التعسفي (16%)* و*القصور المؤسسي لأجهزة الدولة (14%)* تؤشر إلى وجود منظومة قمع ممنهجة تنفذها الدولة أو تتواطأ معها، وتفتقد لأي مساءلة أو رقابة قانونية.

تآكل سيادة القانون وتراجع الدولة: تكرار أنماط مثل *الاختفاء القسري (10%)* و*القتل خارج القانون (8%)* و*ضعف الدولة المركزية (8%)* يعكس انهيارًا في وظيفة الدولة كضامن للأمن، وتحولها إلى جزء من منظومة الانتهاك أو العجز أمامه.

استهداف جماعي على أساس الهوية: يشير ظهور *الاضطهاد الطائفي والسياسي(8%)* ، و*خطاب الكراهية والتمييز (6%)* ، إلى نمط تمييزي خطير يُستخدم لإعادة تشكيل البنية السكانية أو إسكات المعارضة، ما يرقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية.

ارتفاع الانتهاكات ضد الفئات الهشّة: مثل *تجنيد الأطفال (4%) والترهيب النفسي (2%) والتمييز على أساس النوع أو العمر (6%)* ، مما يُظهر أن الفئات الأضعف في المجتمع هي الأكثر عرضة للتنكيل والانتهاك المنهجي.

تنامي دور الفواعل غير الرسمية: يشير حجم انتهاكات *الاختطاف، الاتجار بالبشر، الفدية* إلى تصاعد نفوذ المجموعات المسلحة الرديفة أو الخارجة عن السيطرة، ما يعكس ضعف الردع وانهيار الأمن المحلي.